

إعانات الدعم: بعضها يجدي، والبعض الآخر لا يجدي

بعض إعانات الدعم الحكومي منطقية، لكنها تنطوي غالبا على آثار سلبية
بنديكت كليمنتس وإيان باري



النرويج تعفي أصحاب السيارات الكهربائية من دفع رسوم المرور على الطرق السريعة. وفي أستراليا، تدفع الحكومة جانبا من أجور العمالة في منشآت الأعمال التي تعين الشباب أو سكان أستراليا الأصليين أو العمال الأكبر سنا. وتقدم سنغافورة تخفيضات ضريبية للشركات التي تنشئ مقارها العالمية أو الإقليمية داخل البلاد. وكل هذه النماذج هي أمثلة على إعانات الدعم – أي أدوات المالية العامة التي تستخدمها الحكومات لتشجيع التنمية الاقتصادية، أو مساعدة الفئات المحرومة، أو إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف وطنية أخرى.

وللدعم أشكال كثيرة. ففي بعض الأحيان تحافظ الحكومات على ارتفاع مصطنع للأسعار، كما في حالة الدعم الذي يهدف إلى زيادة دخول المزارعين. وقد تقدم خدمات بأقل من التكلفة، مثل التعليم الجامعي أو أجرة ركوب المترو. وقد تدفع بعض الفوائد المستحقة على القروض المستخدمة في تمويل بناء الطرق أو محطات الكهرباء. وقد تمنح الحكومات كذلك تخفيضا للضرائب على منتجات أو وسائل تكنولوجية معينة.

متى يكون الدعم منطقيا؟ من الممكن أن يكون الدعم أداة جيدة لتنفيذ السياسات عند استخدامه لتصحيح ما يعرف بأوجه قصور السوق؛ أي عندما يتعذر على أسواق القطاع الخاص التنافسية تحقيق النتائج المرغوبة اجتماعيا. فالدعم على سبيل المثال يمكن أن يشجع منشآت الأعمال على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير التي لا يقتصر نفعها على شركاتها فحسب بل على الصناعة بأكملها أو المجتمع بأسره. كذلك يمكن أن يساعد الدعم الشركات المبتدئة على تحمل فترة أولية من الخسائر لحين نموها بالقدر الكافي لتحقيق الأرباح (رغم أن الحكومات بحاجة لقدر كاف من المعلومات لكي تقرر ما إذا كانت هذه الشركات ستحقق النجاح عندما تنمو).

الأثر على عدم المساواة

غير أن هناك آثارا سلبية. فلننظر إلى دعم الطاقة، الذي يهدف غالبا إلى مساعدة الأسر منخفضة الدخل؛ فهذا الدعم من شأنه أن يستنزف موارد الحكومة إذا كان متاحا للجميع بما في ذلك ميسورو الحال نسبيا. أما تكلفة التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر الفقيرة فتقل عن ذلك بكثير. وقد يتسبب هذا الدعم كذلك في تفاقم أوضاع عدم المساواة إذا كان يعود بالنفع أكثر على الفئات الأكثر إنتاجا أو الأكثر استهلاكًا.

فعلى سبيل المثال، نجد أن أغنى ٢٠٪ من الأسر في مختلف بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تستأثر في المتوسط بسبعة أضعاف مزاياء دعم الطاقة التي يحصل عليها أفقر ٢٠٪ من الأسر (دراسة، Coady, Flamini, and Sears 2015).

وهناك أثر سلبي آخر: فالدعم الذي لا يعالج أوجه قصور السوق يمكن أن يتسبب في تشويه الأسعار، مما يؤدي إلى سوء توزيع العمالة ورؤوس الأموال النادرة وبالتالي يضعف النمو. فدعم أسعار المنتجات البترولية، مثلا، يمكن أن يحافظ صوريا على سلامة أوضاع الشركات في القطاعات كثيفة استخدام الطاقة ويضعف الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة. ونجد كذلك أن دعم المنتجين الزراعيين، الذي يزيد الأسعار التي يتسلمها المزارعون على أسعار المنتجات الغذائية المستوردة، من شأنه أيضا تقليل الحوافز الدافعة لتحسين مستويات الكفاءة. وفي الاتحاد الأوروبي، بلغ متوسط دعم المنتجين الزراعيين حوالي ٢٠٪ من إجمالي إيرادات المزارع في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦ وفقا لتقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٧.

وبعض أشكال الدعم قد تكون ضارة، مثل دعم أسعار الوقود الأحفوري. فالأمر لا يقتصر على ارتفاع تكلفته وإنما

رفع الأسعار على المستوى المحلي خلال السنوات الأخيرة، ومن هذه البلدان أنغولا ومصر والهند والمكسيك والمملكة العربية السعودية. غير أنه ينبغي قطع شوط أكبر في مسيرة الإصلاحات، لا سيما على مستوى انعكاس التكاليف البيئية في أسعار الوقود، الأمر الذي ينبغي أن يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجيات البلدان لتنفيذ تعهداتها بتخفيض انبعاثات الكربون بموجب اتفاقية باريس للمناخ في ٢٠١٥. **FD**

بنديكت كليمنتس هو رئيس قسم في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، وإيان باري هو كبير خبراء السياسة البيئية في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Clements, Benedict J., David Coady, Stefania Fabrizio, Sanjeev Gupta, Trevor Alleyne, and Carlo A. Sdralevich. 2013. *Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications*, Washington: International Monetary Fund.

Coady, David, Valentina Flamini, and Louis Sears. 2015. "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies Revisited: Evidence for Developing Countries." In *Inequality and Fiscal Policy*, edited by Benedict Clements, Ruud de Mooij, Sanjeev Gupta, and Michael Keen. Washington, DC: International Monetary Fund.

Coady, David, Ian Parry, Louis Sears, and Baoping Shang. 2017. "How Large Are Global Fossil Fuel Subsidies?" *World Development* 91:11–27.

يتعارض أيضاً مع الأهداف البيئية، مثل تخفيض الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء محلياً أو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في "اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥" التي تقضي بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من غازات الاحتباس الحراري.

وبالمفهوم الواسع، يمكن اعتبار الطاقة مدعمة عندما لا تكون أسعارها معبرة بشكل كامل عن مجرد تكاليف الإنتاج وحسب، بل عن جميع التكاليف البيئية أيضاً. وباستخدام هذا المقياس الأكثر توسعاً، يقدر دعم الطاقة عالمياً في عام ٢٠١٥ بمبلغ هائل قدره ٥,٣ تريليون دولار أو ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (دراسة Coady and others 2017) – وهو أكثر مما تنفقه الحكومات حول العالم على الرعاية الصحية. ويشجع تطبيق هذا النوع من الدعم في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وكانت أعلى مستويات الدعم في الصين بمبلغ قدره ٢,٣ تريليون دولار تليها الولايات المتحدة بمبلغ قدره ٧٠٠ مليار دولار، ثم روسيا والهند بمبلغ قدره ٣٠٠ مليار دولار تقريباً لكل منهما.

استراتيجيات الإصلاح

قد يتعذر توفير التأييد الشعبي لإصلاح نظم الدعم لأنه ينطوي غالباً على رفع أسعار السلع، كالبنزين أو المواد الغذائية، الأمر الذي يؤثر فوراً على قدرة المستهلكين المالية. وهناك محاولات عديدة لخفض بعض أشكال الدعم الضارة تم التراجع عنها نتيجة ضغوط جماعات المصالح أو الجماهير.

وبالتالي فإن الحكومات بحاجة لوضع استراتيجية شاملة وتفصيلية تنص على أهداف واضحة طويلة الأجل لمسارات الأسعار واستخدام الإيرادات في المستقبل (دراسة Clements and others, 2013). ويلزم كذلك

الدعم الذي لا يعالج أوجه قصور السوق يمكن أن يتسبب في تشويه الأسعار.

وضع استراتيجية للتواصل بعيدة المدى بحيث توضح كيف تترافق إعانات الدعم نفقات عامة أخرى أعلى كفاءة وأكثر عدالة. وقد يكون من المفيد في هذا الشأن اتباع منهج تدريجي للإصلاح، مما يتيح للمستهلكين والشركات بعض الوقت للتأقلم. وللتغلب على المعارضة، من الضروري في أغلب الأحيان اتخاذ تدابير كالتحويلات النقدية لحماية الأسرة محدودة الدخل وإعادة تدريب العمالة المسرّحة.

ورغم أن إصلاح نظم الدعم ليس بالأمر اليسير، فقد نجحت بلدان كثيرة (معظمها من البلدان المنتجة للطاقة) في

INTERNATIONAL MONETARY FUND

PODCASTS



